

المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة

المؤسسات والتنمية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد الثاني والأربعون - يونيو/حزيران 2005 - السنة الرابعة

أهداف "جسر التنمية"

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطا أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. وكذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة "جسر التنمية " في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويـــات

المؤسسات والتنمية

إعداد: د.عماد الامام

اولا. تعريف المؤسسات ودورها في التنمية:

هناك تسليم منذ أمد طويل بدور المؤسسات والتغيير المؤسسي في التنمية حيث يمكن تعريف التنمية على أنها النمو الإقتصادي المقترن بالتغييرات المؤسسية المناسبة. ومع أن مفهوم المؤسسات اقترن بتعاريف عديدة، إلا أن التعريف الصحيح من منطلق إقتصادي وتنموي هو تعريف المؤسسات على أنها "مجموعة الضوابط الرسمية وغير الرسمية (Formal and Informal Rules) التي تحكم سلوك الإنسان وطريقة تفاعله مع الآخرين داخل المجتمع".

ويتضح أن هذا المفهوم يختلف اختلافا واضحاً عن التعريف السائد حول المؤسسات الذي اقترن مع مفهوم المنظمات (الدولة، الوزارات، ... إلخ) وهي ترمز إلى مجموعة من الأفراد المتعاونين في إنتاج شيء ما (السلع والخدمات من قبل شركات، سن القوانين من قبل السلطة التشريعية، الخدمات الدينية: المساجد وغيرها). وبالتالي ففي حين أن المؤسسات تسن "قوانين اللعبة" في مجتمع ما، فإن المنظمات هي كيانات تهدف إلى تحقيق أهداف محددة في ظل إطار مؤسسي معين.

الأفراد لا حول لهم ولا قوة إزاء المستقبل، فالمؤسسات وحدها هي التي تحدد مصائر الأمم. نابليون الأول (1815)

وينطوي مفهوم المؤسسات على ثلاثة أجزاء مترابطة هي:

- القيود الرسمية: تتمثل في القوانين والتشريعات وما إليها.
- القيود غير الرسمية: تتمثل في التقاليد والعرف والعادات.
- تفاعل القيود السابقة: تتمثل في تسيير طريقة تعامل الناس في المجتمع.

ترتبط المؤسسات بالتنمية نظراً لتأثيرها على حوافز المتعاملين في إستعمال الأصول والموارد الإقتصادية. ومن هنا يتصدر مفهوم "حق الملكية" مكاناً جوهرياً في نظرية المؤسسات. ويتمثل حق الملكية في حق أي متعامل في إستعمال والتحكم في الموارد والأصول. ويكون حق الملكية مضموناً من خلال القيود الرسمية مثل القوانين واللوائح والتشريعات وكذلك من

خلال التقاليد والأعراف والعادات داخل المجتمع.

وتؤثر حقوق الملكية على التنمية من خلال تأثيرها المباشر على تخصيص الموارد والأداء الإقتصادي. فإذا لم يكن هناك تعريف دقيق لحقوق الملكية فإن تكلفة إنفاذ هذه الحقوق تكون مرتفعة وبالتالي لا تستخدم الأصول أفضل إستخدام ممكن، ما يفضي إلى إنخفاض النشاط الإقتصادي وإلى تبديد الثروات والإفراط في استغلال الموارد وازدياد والإضطراب السياسي والإجتماعي.

وفي الخلاصة، إن المؤسسات، أي القيود الرسمية وغير الرسمية، تؤثر على التنمية من خلال تأثيرها على حوافز المتعاملين في الأنشطة الاقتصادية.

تعرف المؤسسات بأنها مجموعة الضوابط الرسمية وغير الرسمية التي تحكم سلوك الإنسان وطريقة تفاعله مع الآخرين داخل المجتمع.

ثانيا - لماذا الاهتمام المتزايد بالجوانب المؤسسية؟

بالرغم من التسليم السائد بأهمية المؤسسات والتغيير المؤسسي، إلا أن شأنها أهمل في نظريات التنمية لصالح العوامل الكمية مثل العمالة والأراضي ورأس المال المادي ورأس المال البشري. وتزايد الإهتمام حديثاً بالمؤسسات والجوانب المؤسسية على غرار مفهوم التوجيه الإداري أو الحاكمية (Governance) . ويرجع هذا الإهتمام المتزايد بالجوانب المؤسسية إلى عدة عوامل سوف نستعرض أهمها.

أولاً نلاحظ أن هناك إعترافاً متزايداً من قبل المؤسسات المالية الدولية بأن إنضباط الإقتصاد الكُلي وبرامج الإصلاح الإقتصادي المصممة تقنياً على أحسن الوجوه ليست كافية لوضع الدول النامية على طريق التنمية المتواصلة. وتوضح فكرة التوجيه الإداري أو الحاكمية التي أصبحت تتردد بكثرة في الأدبيات الحديثة، الإدراك الجديد لنوع التغييرات اللازمة. وقد قدمت تعاريف متعددة لمفهوم التوجيه الإداري وهو يمكن أن يعرف بوجه عام "بأنه القدرة على إستخدام السلطة في إدارة الموارد الإقتصادية وتوجيهها نحو التنمية". ويرى البعض أن التوجيه الإداري السليم هو "الحالة التي تكون فيها الدولة منضبطة بقوة المجتمع ويكون فيها المجتمع منضبطاً بقوة الدولة".

تتفق الأدبيات الحديثة على أن التوجيه الإداري الأسلم يتطلب إصلاح خمسة مجالات على الأقل هي: إصلاح إدارة القطاع العام، والخضوع للمساءلة، والإطار القانوني، والشفافية والمعلومات، ومشاركة المجتمع المدني.

ويتضمن إصلاح إدارة القطاع العام إصلاح الخدمة المدنية والمنشآت العامة، وتحسين نوعية الجهاز البيروقراطي وتقليص تعرضه لضغوط مجموعات المصالح وإنتداب الموظفين الحكوميين وترقيتهم بناء على الكفاءة. ويهدف إخضاع الدولة لمزيد من المساءلة إلى التأكد من إستجابتها للخيارات التي يحددها المجتمع، وأن تزيد تكاليف الإبتعاد عن هذه الخيارات. ويرجح أن يتحقق الخضوع للمساءلة إذا كانت الهياكل الحكومية لامركزية، وإذا كانت الأنظمة التنفيذية والقضائية والتشريعية مستقلة عن بعضها البعض.

أما إصلاح الإطار القانوني فيتطلب تحسين كفاءة ومصداقية النظام القضائي، وتوضيح حقوق الملكية ولوائحها، وتنقية النصوص القانونية من التضارب وعدم الإتساق، وإنفاذ حكم القانون. كما أن المعلومات ونشرها يعد شرطاً مسبقاً للتوجيه الإداري السليم،

فالحكومة تحتاج إلى معلومات حتى تتخذ القرارات المناسبة، ومجتمع الأعمال يحتاج إلى معلومات عن السياسات الحكومية، ويحتاج الجمهور إلى المعلومات حتى يحتاط ضد أية مخاطر وأن يكفل الشفافية. وأخيراً فإن فرصة نجاح الإصلاحات تكون أكبر في إطار المشاركة عندما يقوم المجتمع المدني بحوار إجتماعي وسياسي متصل مع الحكومة. ويرجح أن يحدث ذلك في ظل الأنظمة الديمقراطية أو الدستورية التي تتوافر فيها فرصة المنافسة الحرة للمشاركين في العمل السياسي.

من الأسباب الأخرى لعودة الإهتمام بالمؤسسات التي لا تقل عن ذلك أهمية قصص النجاح في دول شرقي آسيا، وفشل الشيوعية في أوروبا الشرقية. وبغض النظر عن المشاكل الحالية فقد نسبت معدلات النمو التي تمتعت بها مؤخراً العديد من دول شرقي آسيا إلى وجود مؤسسات تتسم بالكفاءة ومن بين العوامل التي قدمت لتفسير نجاح تلك الدول، اللامركزية، ومنع الضغوط السياسية، وارتفاع نوعية الجهاز البيروقراطي، والإلتزام بالنمو الذي تعود منافعه على الجميع، والشفافية، والخضوع للمساءلة، و"السياسة القائمة على المشاركة". وفي الجانب الآخر كثيراً ما تصور دول أوروبا الشرقية على أنها نماذج للفشل المؤسسي الناتج عن غياب هذه العوامل.

هناك تفسير ثالث لتجدد الإهتمام بالمؤسسات، ينبع من التغيرات التي طرأت على الإقتصاد العالمي نتيجة للعولمة التي أوضحت بجلاء تكاليف عدم الإصلاح. فسرعة التغيير الناشئة عن العولمة تدفع الحكومات الوطنية إلى إصلاح المؤسسات. ومع تنامي الطابع الدولي لإنتاج الشركات الذي ساعد عليه إنخفاض تكاليف النقل وتقدم وسائل الإتصال وتكنولوجيا المعلومات أصبح التنافس بين الدول يزداد حدة، كما تزداد صعوبة إخضاع الأعمال عبر الحدود للسيطرة المؤسسية والتنظيمية. فالشركات سواء منها المحلية والدولية، تمارس "المرابحة التنظيمية" وتنقل أنشطتها إلى الأماكن التي تتاح لها فيها أوضاع تنظيمية أكثر ملاءمة. وعلى ذلك فإن عولمة السياسات التنظيمية غير فعالة وتتطلب تغييرا أكثر تواتراً في القواعد واللوائح.

يعرف مفهوم التوجيه الإداري أو الحاكمية GOVERNANCE بأنه القدرة على استخدام السلطة في إدارة الموارد الإقتصادية وتوجيهها نحو التنمية. ويرى البعض أنه الحالة التي تكون فيها الدولة منضبطة بقوة المجتمع ويكون فيها المجتمع منضبطاً بقوة الدولة.

يضاف إلى ذلك أن العولمة أنقصت من حجم الإنتاج، وغيرت تنظيمه، إذ جعلته أكثر لامركزية. وهذا النوع من تنظيم الإنتاج لا يمكن أن تقوم بتشغيله المؤسسات المركزية المملوكة للدولة، مما يتطلب تغييراً في دور الدولة وإبتعادها عن المشاركة المباشرة في الملكية والتشغيل، وان تتحول إلى ضامن لوجود بيئة مناسبة لتطور القطاع الخاص والتي تخفف وطأة عدم التيقن المصاحبة لظاهرة العولمة من خلال السياسات الإجتماعية الملائمة.

ثالثا - التغيير المؤسسي وديناميكيته:

ومع أن التغيير المؤسسي يعتبر عنصرا مهما في التنمية مثله مثل العمالة ورأس المال، إلا أن بعض التغييرات المؤسسية التي تحدث في المجتمع قد تكون ضارة ومعيقة للتنمية.

هناك من يؤمن بأن التغيير المؤسسي يحدث أو يجب أن يحدث عندما تكون منافع هذا التغيير للمجتمع أكبر من تكلفته. ولكن بالنظر إلى بعض الأمثلة المستمدة من الواقع يتضح أن هذا غير صحيح ويسجل تحفظين على هذا الرأي. الأول هو أن التغيير المؤسسي يمكن أن يقع نتيجة لتأثير ونفوذ أصحاب المصالح الذين يتوقعون منافعاً من هذا التغيير أكثر من غيرهم. وبالتالي، فإن تعريف المنافع والتكلفة المجتمعية ليس واضحاً في كل الحالات. ويكمن التحفظ الثاني في أن التغيير المؤسسي ليس عملية ميكانيكية تحدث كلما كانت منافع هذا التغيير لعدد كبير من الناس تفوق تكلفته. في الواقع إن المؤسسات ليست بمعزل عن تاريخها حيث أن وضعها الحالي يرتبط بوضعها السابق. وبالتالي، فإن أي تغيير مؤسسي يكون بطيئاً في أحسن الحالات. وأكبر مثال على ذلك ما وقع في روسيا حيث تبين أن المرور من اقتصاد مسير على الطريقة الإشتراكية إلى إقتصاد السوق ليس عملية سهلة بل محفوفة بالمصاعب نظراً لإرتباط المؤسسات داخل روسيا بأكثر من سبعين سنة من النظام الإشتراكي. من ناحية أخرى، فإن محاولة المرور بسرعة من مؤسسات النظام الإشتراكي إلى مؤسسات إقتصاد السوق تمت تحت تأثير بعض أصحاب النفوذ من الداخل، بالإضافة إلى ضغوطات خارجية أدت إلى تقهقر الإقتصاد الروسي وتعطيل عجلته التنموية.

كما يمكن تفسير حالات الجمود المؤسسي بعدم وجود رغبة في التغيير نتيجة لوجود عقوبات أو عزوف عن كسر بعض القواعد والعادات السائدة. وفي حالات أخرى يفسر هذا الجمود بعدم وجود آلية أو موارد لتعويض الطبقات المتضررة من التغيير المؤسسي أو بعدم وضوح الرؤيا حول حجم المنافع والتكلفة الناجمة عن التغيير.

تنامى الاهتمام بالمؤسسات كنتيجة للتغيرات الناجمة عن العولمة، فالشركات المحلية أو الدولية تمارس ما يعرف "بالمرابحة التنظيمية" وتنقل أنشطتها إلى الأماكن التي تتاح لها فيها أوضاع تنظيمية اكثر ملاءمة.

وفي حين قطعت نظرية المؤسسات شوطاً كبيراً في فهم البعد الرسمي للمؤسسات وجعله قابلا للقياس من خلال مؤشرات معروفة، فإن البعد غير الرسمي يبقى مجهولاً نسبياً. ويعتبر ذلك نقصاً في أدبيات نظريات المؤسسات، خاصة وأن تفاعل القوانين والتشريعات واللوائح (البعد الرسمي) مع العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية (البعد غير الرسمي) هو الذي يُحدث التغييرات التي تؤثر في المسار التنموي للبلدان.

وفي هذا الإطار يعتبر التغيير في العادات والتقاليد والأعراف أهم عنصر يؤثر على التنمية بالرغم من البطء النسبي في هذا التغيير بالمقارنة مع التغيير في القوانين والتشريعات. وتعزى بعض العقبات التي تعترض البلدان إلى عدم تناغم وربما تضارب المؤسسات والقواعد الرسمية مع القواعد الغير رسمية. ومثل هذا التنافر بين البعدين الرسمي وغير الرسمي يمكن أن يفسر عدم تأقلم العقلية الروسية الإشتراكية مع

تغيير قوانين حقوق الملكية والقوانين الأخرى المساندة للإنفتاح والتحرير الإقتصادي.

وإذ يرتبط التغيير المؤسسي الرسمي المتعلق بالقوانين والتشريعات بالحاجة إلى التغيير، فإن تغيير العادات والتقاليد والأعراف يتغير مع تغير نظرة الإنسان إلى الحياة والمجتمع والتي تتأثر بدورها بالتعليم والمعرفة.

أدت العولمة إلى جعل الإنتاج لا مركزيا بشكل لا يمكن أن تقوم به المؤسسات المركزية المملوكة للدولة، الأمر الذي يتطلب تغييرا في دور الدولة وابتعادها عن المشاركة في الملكية والتشغيل والتحول إلى ضامن لوجود بيئة مناسبة لتطور القطاع الخاص.

رابعاً - المؤشرات المؤسسية:

مازالت نظرية المؤسسات تشكو من عجز في قدرتها على تكمية معظم المفاهيم النظرية التي أرستها منذ عشرات السنين لا سيما من حيث الخروج بمؤشرات هادفة تقيس درجة التقدم المؤسساتي للبلدان.

وبالنسبة للدول النامية، تكاد تنفرد منظمات قياس الجدارة الإئتمانية والمخاطرة الدولية في إنتاج مؤشرات مؤسسية تقيس درجة المخاطرة الناتجة عن الاستثمار في هذه الدول. وفي حين تنشر وبصفة دورية المؤشرات الخاصة بالمؤسسات الرسمية، فإنه لا توجد مؤشرات كثيرة تنشر بشكل دوري عن الجانب غير الرسمي.

1- المؤشرات الرسمية:

تتركز المؤشرات المنشورة من قبل المنظمات المعنية بالجدارة الإئتمانية حول مدى قدرة الدولة والجهاز الحكومي على التوجيه الإداري أو الحاكمية وكذلك قدرة البلدان على الحفاظ على حقوق الملكية وضمانها.

وفيما يلي أسماء بعض المنظمات المعنية بنشر بعض هذه المؤشرات:

- Bank of America World Information Services.
- Business Environment Risk Intelligence (BERI) S.A.
- Control Risks Information Services (CRIS).
- Economist Intelligence Unit (EIU).
- Euromoney.
- Institutional Investor.
- Standard and Poor's Rating Group.
- Political Risk Services: International Country Risk Guide (ICRG).
- Political Risk Services: Coplin - O'leary Rating System
- Moody's Investor Services.

تقوم هذه المؤسسات عادة بتجميع عدد من المؤشرات الكمية والنوعية وتبني مؤشرات مركبة تستعملها في تصنيف البلدان وترتيبها حسب درجة تقدمها المؤسسي ودرجة المخاطرة فيها. وتختلف طرق بناء وتركيب المؤشرات باختلاف منتجي هذه البيانات.

بالرغم من أن هذه المؤشرات تعتبر مقياساً لدرجة المخاطرة إلا أنها تشكل دلالة واضحة لنوعية المؤسسات داخل كل بلد.

ونظراً إلى أن المجال لا يتسع للحديث عن كل هذه المؤشرات المنشورة سوف نقصر الحديث على أشهرها وهي (ICRG) و (BERI).

أ. مؤشرات (ICRG):

تقوم بجمع بيانات شهرية منذ سنة 1982 حول مجموعة من المؤشرات السياسية والمالية والإقتصادية وذلك بغرض إحتساب مؤشرات مركبة للمخاطرة. ثم تعطى لمختلف المؤشرات السياسية والمالية والإقتصادية درجة تقع في فترة محددة ويتم الحصول على المؤشر المركب من خلال إحتساب وسط مرجح للمؤشرات المركبة الجزئية الخاصة بالعناصر الثلاثة: السياسية، المالية، والإقتصادية.

ومن بين المؤشرات الصادرة عن (ICRG) ما يلي:

- **مؤشر مخاطر الإستيلاء على الملكية :**

يقع هذا المؤشر بين 0 و 10 ويقيس إحتمال وقوع إستيلاء على الملكية أو تأميم للشركات أو لبعض قطاع الأعمال.

- **مؤشر عدم إحترام العقود :**

يقع هذا المؤشر بين 0 و 10 ويقيس مدى التزام الدولة بالعقود وذلك بالإمتناع عن تغيير فحواها أو تأجيلها نظراً لوجود عوائق مالية أو تغيير في سياساتها أو تغيير على المستوى القيادي في الحكومات.

- **مؤشر تفشي الرشوة في الأوساط الحكومية :**

يقع هذا المؤشر بين 0 و 6. ويصف مدى إحتمال حصول موظفي الحكومة على مبالغ مالية أو مزايا عينية غير مبررة مقابل تقديم تسهيلات ومعاملات تفضيلية تجاه طالب الخدمة.

- **مؤشر سيادة القانون :**

يقع هذا المؤشر بين 0 و 6 ويصف مدى إحترام سيادة القانون والسلطات التي تصيغه وتنفذه وعدم اللجوء إلى وسائل لتجاوز القانون. كما يقيس هذا المؤشر مدى قدرة السلطة السياسية على ممارستها سلطاتها ومدى إستقلالية السلطتين التشريعية والقضائية عن السلطة التنفيذية.

تقوم عدة منظمات ببناء مؤشرات مركبة كمية ونوعية تستخدم في تصنيف البلدان وترتيبها حسب درجة تقدمها المؤسسي ودرجة المخاطرة فيها.

- **مؤشر نوعية الجهاز البيروقراطي:**

يقع هذا المؤشر بين 0 و 6 ويصف مدى كفاءة هذا الجهاز والقيام بالدور المناط به وملاءمة أساليب التعيين في مختلف الوظائف ودرجة وجود تدريب متواصل لمختلف المستويات الإدارية في الحكومة.

ب. مؤشرات (BERI):

- **مؤشر التأخير البيروقراطي :**

يقع هذا المؤشر بين 0 و 4 ويقيس مدى كفاءة الجهاز البيروقراطي في تخليص المعاملات مثل تخليص المعاملات الجمركية (عدد التوقيعات، ...).

- **مؤشر خطر التأميم :**

يقع هذا المؤشر بين 0 و 4 ويقيس إحتمال وجود استيلاء على الملكية أو التمييز بين الأجانب والمقيمين في أمور التملك.

• **مؤشر عدم إحترام العقود:**

يصف مدى سريان العقود وعدم اللجوء إلى تدابير لإلغائها أو تأخيرها وما إلى ذلك.

2- المؤشرات غير الرسمية:

كما أسلفنا فإن المؤسسات غير الرسمية المتعلقة بالعادات والتقاليد والأعراف ترتبط أساساً بنظرة الإنسان إلى الحياة والمجتمع الذي يعيش فيه، وبالتالي فهي تتأثر بدورها بالتجربة والتعليم وإكتساب المعارف. وهذا العنصر جعلها أقل قابلية للتكمية من الجوانب المؤسسية الرسمية مثل القوانين واللوائح والتشريعات والتنظيم السياسي.

إلا أن هناك بعض المؤشرات التي يمكن أن تستعمل لقياس مدى تقدم هذا الجانب وعلى رأسها:

- مؤشرات التعليم.
- مؤشرات تعليم البنات.
- مؤشرات مدى تنوع الفئات العرقية والطائفية.
- مؤشرات درجة الإنفتاح على ثقافات وحضارات مختلفة.
- مؤشرات درجة التطرف والتعصب الديني والعرقي.
- مؤشرات درجة الحريات الفردية والتعبير عن الرأي داخل المجتمع.
- مؤشرات مدى توفر وسائل الإتصال والإعلام.

خامساً - المؤشرات السياسية:

بالإضافة إلى مؤشرات المخاطرة المذكورة أعلاه والمستخدمة عادة للتعبير عن نوعية المؤسسات في البلدان هناك مؤشرات تعبر بالتحديد عن مدى تأثير السياسة ومؤسساتها في التنمية.

يمكن أن تؤثر السياسةً في التنمية سلبياً من خلال تقليص كفاءة وفعالية السياسات التنموية أو من خلال زيادة درجة عدم التيقن. وفي علاقة المؤسسات السياسية بالتنمية والنمو هناك على الأقل خمسة عناصر أساسية وهي:

ترتبط المؤسسات غير الرسمية بنظرة الإنسان إلى الحياة والمجتمع، ما يجعلها أقل قابلية للتكمية من الجوانب المؤسسية الرسمية، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي يمكن أن تستعمل لقياس مدى تقدم هذا الجانب مثل التعليم وتنوع الفئات العرقية والطائفية والانفتاح على الثقافات الأخرى والحريات الفردية، وتوفر وسائل الإعلام.

1- الديمقراطية:

بالرغم من أن العلاقة بين الديمقراطية والنمو والتنمية ليست علاقة واضحة تماماً إلا أن هناك إيماناً عاماً بأن البلدان التي تنعم بمؤسسات ديمقراطية تتبع سياسات أكثر كفاءة وتكون أقل عرضة لحالة عدم التيقن.

أما للتعبير عن درجة الديمقراطية فهناك عدد من المنشورات المتخصصة في الموضوع مثل "World Handbook of Social and Political Indicators" وبالخصوص مؤشرات (Gastil) للحقوق السياسية والحريات المدنية.

ويعتبر هذا الأخير من أفضل المراجع حالياً حول

الموضوع. وفيما يلي قائمة بأهم مؤشرات (Gastil) للديمقراطية:

❖ **بعض مؤشرات الحقوق السياسية:**

- طريقة تولي المناصب القيادية في السلطات التنفيذية.
- طريقة تولي المناصب القيادية في السلطة القضائية.
- طبيعة قوانين الإنتخاب والحملات الإنتخابية والإقتراع.
- مدى تعبير القوى السياسية عن خيارات الناخبين.
- التعدد الحزبي ودرجة المنافسة بين الأحزاب.
- وزن المعارضة وحجمها.
- درجة التحرر من النفوذ العسكري أو الأجنبي.
- حرية القرار في مختلف التجمعات السياسية.
- اللامركزية في ممارسة السلطة.

❖ **بعض مؤشرات الحرية المدنية**

- درجة الرقابة على الإعلام والنشر.
- وجود نقاش عام حول المسائل الهامة.
- حرية التجمع والتظاهر.
- حرية التنظيم والإنتماء السياسي.
- عدم التمييز وسيادة القانون.
- عدم التسلط والإرهاب السياسي.
- حرية تكوين النقابات والحركات العمالية وغيرها.
- حرية المؤسسات الدينية.
- حرية التنقل والملكية وإختيار موقع السكن.
- عدم وجود لامساواة إقتصادية وإجتماعية.
- عدم وجود رشوة أو معاملة تمييزية بين جماعة وأخرى.

2- **الإستقرار السياسي:**

هناك إيمان بأن الإفراط في تغيير شكل وتركيبة السلطة التنفيذية يؤدي إلى إختلالات ويزيد من درجة عدم التيقن. من أبرز المؤلفات الخاصة بهذه المؤشرات هي "World Handbook of Political and Social Indicators" و "Cross-National Time-Series Data Achive". أما أبرز المؤشرات المستخدمة في هذا المجال فهي درجة التغيير في التشكيلات الحكومية. ويتم التفريق هنا بين التغييرات الدورية المسموح بها من خلال التشريعات والقوانين والتغييرات المفاجئة أو غير الدورية.

بالرغم من عدم وضوح العلاقة بين الديمقراطية والنمو والتنمية، إلا أن هناك إيماناً عاماً بأن البلدان التي تنعم بمؤسسات ديمقراطية تتبع سياسات أكثر كفاءة وتكون أقل عرضة لحالة عدم التيقن .

بالإضافة إلى هذه المصادر حول مؤشرات الإستقرار السياسي هناك دراسات فردية تقوم ببناء مؤشرات خاصة مثل إحتساب أو تقدير إحتمال حدوث التغييرات الحكومية إعتماداً على متغيرات إقتصادية وسياسية.

3- **العنف السياسي:**

يرتبط الإستقرار السياسي أيضاً بعدم وجود أي نوع من أنواع العنف مثل الإغتيالات أو الإعتداءات الجسدية والمعنوية المرتبط بالسياسة. ويعتبر أيضا "World Handbook of Political and Social

"Indicators من أبرز المراجع في هذا الموضوع.

وتتنوع مؤشرات العنف السياسي من الإحتجاجات والمظاهرات إلى الإغتيالات والإجرام السياسي. ومن بين هذه المؤشرات نذكر:

- عدد الإحتجاجات أو المظاهرات.
- عدد الإضرابات ذات الطابع السياسي.
- الإضرابات التي ينجم عنها أضرار بالممتلكات والأرواح.
- الهجمات المسلحة من قبل الجماعات والطوائف السياسية.
- الجرائم السياسية.
- عدد ضحايا العنف السياسي.
- عدد الإغتيالات والإعدامات السياسية.

4- عدم التيقن :

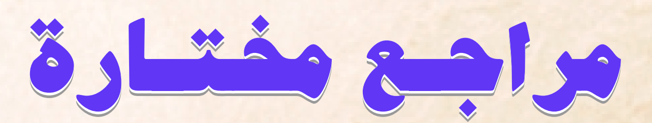
إن حالة عدم التيقن التي تنجم عن النزاعات السياسية وغيرها تضر بالنمو والتنمية من خلال تأثيرها على حوافز المتعاملين بالأنشطة الاقتصادية من مستثمرين ومستهلكين وغيرهم.

بالرغم من عدم وجود مصادر متخصصة بعناصر عدم التيقن، إلا أنه يتم إستخدام بعض المؤشرات الإقتصادية المتعددة مثل معدّلات النمو ودرجة تذبذبها، نسبة المديونية الخارجية وعبء الدين، ومعدلات التضخم ودرجة تذبذبها، ونسبة عجز الميزانية وغيرها.

5- السلطة المطلقة والرشوة:

إن السلطة والنفوذ المطلق للحكومة من حيث إختيار السياسات وإتخاذ القرارات دون مساءلة بالإضافة إلى تفشي الرشوة وسيطرة مجموعة من أصحاب المصالح على مجال الأعمال (Business Capture) يؤثران على الدورة الإقتصادية من خلال تأثيرها على حوافز مختلف المعنيين بالأنشطة الاقتصادية.

وتستعمل في هذه الحالة مؤشرات عديدة من بينها المؤشرات الصادرة عن (ICRG) و (BERI) وغيرها من منظمات قياس الجدارة الإئتمانية. بالإضافة إلى المؤشرات التي تصدرها منظمات الجدارة الإئتمانية والدراسات الأخرى يمكن الإستعانة بآراء الخبراء من خلال إستطلاع الآراء، لتكوين مؤشرات تعبر عن مختلف العوامل المؤسسية والسياسية.



مراجع مختارة باللغة العربية:

- عدنان وديع وآخرون (1997) "مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها " المعهد العربي للتخطيط بالكويت" .

مراجع مختارة باللغة الإنكليزية:

- Alston L. J et al. (1996) (eds), "Empirical Studies in Institutional Change", Cambridge University Press.
- Brunetti A. (1997), "Politics and Economic Growth", OECD.
- Erb C.B et al. (1996), "Political Risk, Economic Risk and Financial Risk", Financial Analysts Journal Nov/Dec 1996.
- Gastil R. (1990), "The Comparative Survey of Freedom: Experiences and Suggestions", Studies in Comparative International Development vol. 25.
- Gastil R. (1989), "Freedom in the World; Political rights and Civil Liberties 1988 - 1989", Freedom House, Lanham.
- Knack S. and P. Keefer (1995), "Institutions and Economic performance: Cross-Country Tests Using Alternative Institutional Measures Economic and Policies" vol. 7 #3.
- Limam I. (1999), "Institutional Reform and Development in the MENA Region", (ed), The Arab Planning Institute and the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey.
- Limam I. (1997), "Modelling Institutional Change in the Arab Region" API project proposal.
- North, D., (1990), Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Oxford University Press, United Kingdom.
- Siermann, C.L.J. (1998), Politics, Institutions and the Economic Performance of Natures, Edward Elgar, United Kingdom.


جسر التنمية

قائمة اصدارات "جسر التنمية"

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسان خضر	التاسع
جداول المدخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الادوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الاصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
إقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T.	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر : تعاريف	أ. حسان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس والثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد والأربعون
المؤسسات والتنمية	**د. عماد الامام**	**الثاني والأربعون**
العدد المقبل		
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث والأربعون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي :

http://www.arab-api.org/develop_1.htm



P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 4843130 - 4844061 - 4848754
Fax : 4842935



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب ، 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف ، (965) - 4843130 - 4844061 - 4848754
فاكس ، 4842935

E-mail ; api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org